الديموقراطية وحقوق الانسان العربي

عقدت هذه الندوة في الاول من ايار عام ١٩٨٢ بتونس وقد شارك فيها طبقاً للحروف الهجائية كل من :

حسين جميل

نقيب المحامين العراقيين سابقاً .

د. الطاهر لبيب

استاذ في قسم الاجتماع بكلية الآداب ـ الجامعة التونسية .

د. غسان سلامة

استاذ في كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة القديس يوسف ـ بيروت .

ادار الندوة : د. علي الدين هلال

استاذ مساعد للعلوم السياسية بكلية الاقتصاد ـ جامعة القاهرة .

● **علي الدين هلال** : نجتمع اليوم لنتدارس معاً واحدة من اهم القضايا المثارة بين المثقفين والمفكرين العرب ألا وهي قضية « الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي» . فخلافاً لما كانت عليه الحال في الستينات عندما كانت الدعوة الى حقوق الانسان ينظر اليها في اغلب الاحيان بعين الشك والريبة ، وعلى أنها محاولة للنيل من قوى الثورة العربية ، يمكن القول إن هناك اليوم اتجاهاً متزايداً بين مختلف القوى السياسية الوطنية والقومية العربية على اهمية المناخ الديمقراطي واحترام تعدد الآراء ، واحترام حقوق الانسان ؛ وان التنمية العربية والوحدة العربية لا يمكن تحقيقهما في غياب احترام حقوق الانسان ، ذلك ان الانسان هو هدف التنمية وأداتها ، وهو هدف الوحدة وأداتها . هنالك ايضاً اتفاق عام على ان الواقع العربي في هذا الشأن يتطلب تغييرات مهمة وان الحكومات العربية المختلفة لا تحترم حقوق الانسان بشكل او بآخر ، وان الفارق بينها في هذا الصدد هو فارق في الدرجة وليس في النوع ، وان هذا الوضع يطرح تأثيراته المدمرة على الامة العربية . فهناك تعطيل للفعاليات السياسية وهناك قيود على حرية المواطنين في ابداء آرائهم ، وهناك تدعيم للاتجاهات القطرية ، وهناك تحويل منظم للفكر الى دعاية ، وهناك صحافة لا تحترم عقل الانسان ولا تستحث تفكيره ولكن تسعى الى تعبئته وفقاً لوجهة نظر واحدة . واذا كان هذا الوضع ينصرف عموماً الى الجماهير العربية ، فينبغي الاقرار بأنه يوجد بشكل اقوى بالنسبة للنساء ولبعض الاقليات .

هذا الوضع أدّى من بين ما أدى اليه الى تعطيل ملكة الفكر المستقل والابداع الخلاق في شؤون الامة ، وأوجد حالة من الشلل لا شك أنها تؤثر في المسارات السياسية والاجتماعية ، ففي اغلب البلاد العربية يتردد المثقف عشرات المرات وهو يصوغ افكاره،ويختار عباراته بدقة متناهية وحرص شديد ، يؤدي احيانا الى غموض المعنى وتشويهه . وبرع بعضنا في ابتكار الحيل والاساليب لتسريب المعاني بين ثنايا السطور والكلمات، الى آخر ذلك من ألاعيب فكرية تؤدي الى ضعف الخيال ونقص الابداع . فعندما يتسرب الخوف الى القلوب يتردد العقل ، ويضعف التفكير . واذا كان التشخيص سهلاً فإن الأمر الذي نرغب في تدارسه معاً في هذه الندوة يدور حول المحاور الثلاثة التالية :

المحور الاول : ما هي اسباب ما نراه في الواقع العربي ؟ وأقصد بذلك : كيف نفسر هذا العدوان المنظم، او هذا الاعتداء على حريات وحقوق الانسان العربي ؟ **والمحور الثاني** : ما هي حقوق الانسان التي نريد تكريسها ؟ نحن نعرف جميعاً ان هناك منظومة عريضة من هذه الحقوق والحريات . هل نبدأ ببعضها دون الآخر؟ ام انها كلٌ مترابط يجب ان نأخذه مرة واحدة ؟ **والمحور الثالث** : ما هي القنوات والمسالك والمناهج التي يجب ان ننتهجها لكي نحقق احترام حقوق الانسان؟ ادعو حضرتكم طبعاً الى ان نتحدث في كل موضوع على حدة ـ ولنبدأ بالموضوع الاول وهو « تفسير الواقع العربي الراهن،وأرجو ان تسمحوا لي بأن ادعو الاستاذ حسين جميل لكي يناقش هذا الموضوع .

○ **حسين جميل** : الحقيقة عدم تطبيق الديمقراطية في الوطن العربي، وعدم احترام حقوق الانسان،يعود الى اسباب متعددة في البلدان المتعددة . ففي بعض الاقطار العربية يعود عدم تطبيق الديمقراطية الى أن الحاكمين يرون،او يعتقدون،او على الاقل يصرحون،بأن الديمقراطية بما تعني من انتخابات،وبرلمانات نيابية منتخبة، يعرقل التنمية ويحول دون السير بالتنمية، وتطوير المجتمع وتطبيق الخطط الاصلاحية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والصناعية . وأنه خيرٌ من ممارسة شكليات الديمقراطية،أن تتولى السلطة حكومة مؤمنة بتطوير المجتمع وهذا هو الاهم، ويقصدون أنفسهم بهذه

الحكومة . وفي بعض البلاد الاخرى ورث الحكم إما اسر مالكة من السابق او حكام جدد ـ اقصد غير الملكيين ـ فيستهويهم الحكم لاسباب متعددة ، منها: المصالح الطبقية التي يمثلون ، وخشيتهم من الشعب لو منح حق ممارسة الديمقراطية وحريات التعبير والانتخابات وقيام وزارة منبثقة عن مجلس نيابي منتخب ومسؤولة امام المجلس النيابي . فالمصالح الطبقية التي يمثلونها هي التي تقف حجر عثرة، او حائلاً او سداً امام الديمقراطية الحقيقية . فهؤلاء نعتبرهم حكاماً لا يمثلون الشعب . ومن الاسباب الاخرى: النفوذ الاجنبي، والمصالح الاجنبية الكبيرة في الوطن العربي : النفط ، التجارة الخارجية ، الاستيلاء على المواد الاولية ... الخ . فالنفوذ الاجنبي المسيطر على بعض انظمة الحكم ، او الموجّه لها، اذا لم اقل المسيطر ، تخفيفاً للمعنى ، يخشى الشعب اكثر مما يخشى اي شيء آخر ؛ فأنا برأيي ان هذه هي الاسباب الرئيسية الثلاثة لافتقادنا الديمقراطية وعدم احترام حقوق الانسان في الوطن العربي .

● **علي الدين هلال** : الاستاذ حسين حدد ثلاثة اسباب لغياب الديمقراطية وهي اعتبارات التنمية وضرورات التغيير الثوري ؛ واستئثار اقلية محدودة بمقاليد السلطة ؛ والنفوذ الاجنبي . ما رأي د. الطاهر لبيب؟

○ **الطاهر لبيب** : الاستاذ حسين تعرض لأهم هذه الاسباب ، وقد يكون من المستحسن ان نواصل تعميق هذه الابعاد الثلاثة . في رأيي ان السبب الاساسي هو المصالح الطبقية القائمة في البلاد العربية ، ولعله من المفيد حتى لا يكون الحديث نظرياً وعاماً ان نشير الى تركيبة السلطة السياسية في البلاد العربية. واريد ان اشير الى ان من الظواهر العامة او شبه العامة في البلاد العربية ان الشرائح التي وصلت الى السلطة في البلاد العربية عبر الكفاح التحريري للتخلص من الاستعمار القديم هي الشرائح الوسطى او الشرائح البرجوازية الصغيرة . واعتقادي ان هذه التركيبة كان لها الاثر الكبير فيما بعد مرحلة الاستقلال لأنها بطبيعتها متذبذبة غير مستقرة ايديولوجياً وسياسياً ، فهي جاءت بمشاريع اجتماعية وسياسية كثيرة ومتنوعة، ولكن وصولها الى السلطة جعل معظمها يتنكر لهذه المشاريع التي جاءت بها . ولأعطِ امثلة على ذلك: ان اغلب هذه الشرائح عند وصولها الى السلطة نادت بالتخلص من التبعية وبمعاداة الامبريالية . اغلب هذه الشرائح ايضاً نادت بشكل من اشكال الاشتراكية ، نادت بشكل ما بمشاركة الجماهير في السلطة ، لكن الواقع يثبت ان هذه السلطة المنادية بهذه الشعارات ، كانت لا تمارسها فعلاً؛ هي معادية للامبريالية نصاً، هي اشتراكية نصاً ،هي ديمقراطية نصاً ، ولكنها عكس ذلك في الممارسة . وفي رأيي ان عدم لعب دور اساسي للطبقات الاساسية في البلاد العربية سواء أكانت البرجوازية ام الطبقة العاملة ،وغياب هذه الطبقات لاسباب تتعلق بطبيعة تركيبة المجتمع العربي هو من المسائل المهمة . وهذا الغياب النسبي يختلف في الواقع من قطر لآخر . ففي المغرب العربي مثلاً هذه الظاهرة واضحة جداً ، ويضعف الدور القيادي للاحزاب التقدمية بسبب ضعف الطبقات الاساسية نفسها وهو الامر الذي جعل البرجوازية الصغيرة والشرائح الوسطى هي التي تلعب الدور الاساسي .

هذه نقطة اولى واعتقد قبل الانتهاء منها ، اننا نحتاج هنا تعريفاً للديمقراطية لأنه يبدو من كلامنا الاول ان للديمقراطية اشكالاً ومعاني مختلفة ، وأنا عندما اتحدث عن الديمقراطية افرق بينها وبين الليبرالية بالمعنى الغربي . وربما نتحدث فيما بعد عن الفرق بينهما .

النقطة الثانية التي تبدو لي اساسية، هي نقطة التبعية: تبعية المجتمع العربي للرأسمالية

الغربية بصفة عامة ، وبالتالي فإن مشاركة الجماهير، وفسح المجال للجماهير للتعبير عن طموحاتها، والمطالبة بتحقيق طموحاتها يعني شيئاً يتنافى اساساً مع مصالح الامبريالية الغربية،وبالتالي غياب الديمقراطية في البلاد العربية يرتبط بالدور الكبير الذي تلعبه القوى الاجنبية ليس بمعناها العسكري بل بمعناها الامبريالي العام .

وهناك نقطة اخرى لم يعرج عليها الاخ حسين جميل، وفي رأيي انه من النزاهة الفكرية ان نناقشها وهي مشكلة المثقفين انفسهم . انا اتساءل ما اذا كان المثقفون انفسهم ديمقراطيين ام لا؟(وانا هنا اتحدث عن تجربة مغربية اكثر من اي شيء آخر ، وقد يختلف الوضع المغربي عنه في مصر او عنه في اجزاء اخرى من الوطن العربي) المثقفون لعبوا دوراً اساسياً بعد الاستقلال لسبب بسيط جداً ، وهو وجود الفراغ .

ولذلك كان التعليم والثقافة هما العامل الاساسي في الحراك الاجتماعي . غير صحيح انه بعد فترة الاستقلال ـ اي في الستينات ـ في المغرب العربي،أنه كان هناك تطابق بين السلطة الاقتصادية والسلطة السياسية ، فهذا التطابق حصل في السبعينات ، ولكن خلال الستينات كانت السلطة السياسية في يد شرائح ليست بالضرورة هي الحاكمة اقتصادياً ، وذلك لأن الثقافة كان لها الدور الاساسي الذي ملأ الفراغ الموجود سواء في مجال الدولة او في الادارات والتعليم ، وما الى ذلك ، لكن المثقفين بقدر ما يقتربون من السلطة وبقدر ما يرتبطون بها عضوياً بقدر ما يتنازلون عن قناعاتهم،بما فيها الديمقراطية . لذلك تجد كثيراً من المثقفين المتنازلين عن قناعاتهم احياناً يصبحون اعداء للديمقراطية . واضيف ان العلاقة بين المثقفين انفسهم ليست علاقة ديمقراطية ، وهذه ايضاً نقطة مهمة جداً . المثقفون في البلاد العربية مع الاسف لا يعطون في غالبيتهم المثل للتعاون الديمقراطي وللحوار الديمقراطي بينهم ، وليس لديهم التسامح الكافي في علاقاتهم ببعضهم البعض .

○ **غسان سلامة** : اعتقد أن ما وراء الاسباب لما نراه في الواقع الحالي من اعتداء على الحريات،وخصوصاً على حرية الانسان العربي ـ حرياته الاساسية ـ ان هناك سلسلة من الاسباب ذكرها استاذنا حسين جميل والصديق الطاهر . انما المسألة ليست اجمالاً في اختلاف الاسباب وانما في ترتيب اولويات ، او في اعادة صوغها بناء على هواجس اخرى . وهنا لي ملاحظة منهجية مبدئية اشار اليها د. الطاهر ، وأنا اريد ان اعمقها فقط . هناك استحالة ـ حالياً بنظري ـ لتقديم نظرية عامة عن السلطة العربية ، اذ تنقصنا الدّراسات الامبريقية والدراسات المقارنة بشكل يسمح لنا بالقول ان هناك نظرية متكاملة للسلطة العربية ، وهنا اود أن اقول اننا لا يجب ان نتوقف امام المقولة ، التي تقول بأن دراسة خصوصيات الاوضاع العربية الراهنة او التركيز عليها او القاء الاضواء عليها هي من سبل اعاقة الوحدة العربية ـ بالعكس ـ وخصوصاً في هذا المستوى ، لذلك سأتكلم بشكل مكمل وليس مناقضاً ، وبذهني السلطات في آسيا العربية . برأيي هناك ثلاثة عناصر أساسية في المرحلة الحالية وراء ما يحصل للديمقراطية مع الاشارة الى اننا شاهدنا في الفترة الاخيرة ارتفاعاً نوعياً حاداً في حدة القمع والتنكيل ، اي ان ناطحات السحاب القمعية تعدت الحدود السابقة بشكل خطير للغاية يجعل ما حصل في عدد من اقطار آسيا العربية في المرحلة الاخيرة شبيه بما حصل خلال السنوات الماضية في بلدان كأوغندا او منذ ١٠ او ١٥ سنة في اندونيسيا . ان ما حصل بالفعل ليس اليفاً في السياسة العربية في احلك ايامها ، وهذا لا نركز عليه بشكل كبير . ما هي الاسباب الاساسية ؟

ارى ان هناك ثلاثة اسباب رئيسية : الاول هو في البنية الانثروبولوجية للدولة التي تتسم بطابع حصري اي ان السلطة تحتكرها جماعة محددة . الامر في آسيا العربية اليوم ان هناك اقليات اسرية او غير اسرية ـ ولكن في الاجمال اسرية تحتكر السلطة بشكل ضيق ، وان قاعدتها الاجتماعية غير المخفية ـ لكي لا نقول المعلنة ـ هي أنها تحتكر على اسس اسرية . هناك بلدان عربية تسمى الاسرة وهناك بلدان تحكمها اسر او قبائل او طوائف ... الخ . وهذه البلدان تسير حسب نمط شبيه بما يحصل بالسلطات الأسرية . مع أنها في ارهابها وتنكيلها اقسى واشدّ ارهاباً . إذاً هناك بنية انثروبولوجية تدفع الى حصر السلطة ، ومن ثم الى منع ارتقاء من هو خارج إطار السلطة الى داخل دائرة السلطة الاّ من ضمن نظام شبيه جداً بنظام الموالي ـ اي من ضمن علاقة دونية للطرف الآخر مما يعني عملياً أنك تدفع الآخر بالضرورة الى المعارضة القصوى .

والسبب الثاني ، هو للأسف سبب امبريقي . هو نجاح الارهاب . هناك ارهاب دولي يمارس بشكل يومي ، بشكل عصري ، بشكل منظم ، له ميزانيات عظيمة ، له وسائل اتصال ، ووسائل قمع ،ووسائل تدخل سريعة ، فائقة ، متقدمة على اجهزة الدولة الاخرى بكثير ، واكثر فعالية ، واكثر قدرة على التحرك السريع ـ وهذه الصفات تنقص اجمالاً البيرقراطية العربية .

وثالثاً : هو سبب ذكره د. الطاهر أعيد صيغته ، وهو انتفاء وجود تراث ديمقراطي ، ما اسميه ممارسة الديمقراطية اليومية ، في المنزل ، في الشارع ... الخ ، بشكل ان انتفاء الديمقراطية السياسية لا يبدو عجزاً ونقصاً متفرداً ، انما يبدو كعنصر من عناصر التسلط ضمن العائلة ، وضمن القبيلة وضمن المجتمع ... الخ .

هذه الاسباب الثلاثة برأيي ، هي الاسباب الاساسية فيما يحصل لنا حالياً ، وان كان لا يلغي الاسباب الاخرى ، انما ربما يعطي اولويات اخرى .

أنتهي بهذه الملاحظة وهي أن المشروع الاساسي لأي سلطة عربية قائمة هي ان تبقى قائمة ، وفي هذا الاطار تصبح المشاريع الاخرى غير متداولة . وهذا الامر خطير لأن عدداً من الحركات المعارضة قد انتقلت الى السلطة ، فإذا بمشروعها الاساسي يصبح ان تبقى في السلطة . فإذا كان الامر كذلك يستنتج الانسان العادي أن مشروع اي مجموعة عندما تصل الى السلطة هو أن تبقى في السلطة .إذاً هذا يفقد المصداقية بعدد من المشاريع . وانعدام مصداقيتها له سبب تاريخي محدد ، هو، أن عدداً من احزاب المعارضة ذات الايديولوجيات المختلفة طبعاً (هناك ايديولوجيات قومية ، اشتراكية ، وحدوية ... الخ) هذه القوى المعارضة عندما وصلت الى السلطة لم تكن أرأف ، بل بالعكس ، كانت أقسى اجمالاً ، واكثر تمسكاً بالسلطة ، وهذا أدّى عملياً الى قيام نوع من النوستالجي ، خصوصاً في المشرق العربي ـ يعني نوعاً من الحنين الى ماضي البورجوازيات الليبرالية او شبه الليبرالية الذي عشنا بعضه في الخمسينات في سورية ولبنان والعراق الى حد ما ، وفي الثلاثينات والعشرينات في بلدان كمصر . هناك حنين واعادة تصوير مثالية مبالغ فيها للماضي نظراً لحدة القمع الذي يعاش فيه وهذا نوع من السلفية .

● **علي الدين هلال** : قبل ان اعطي الكلمة للاستاذ حسين جميل ارجو ان تسمحوا لي بالتوقف امام نقطة مهمة اثارها د. الطاهر حول مفهوم الديمقراطية ، فنحن نعرف ان هناك مفاهيم مختلفة للديمقراطية ، فهناك مفهوم ليبرالي ، مفهوم اشتراكي ... الخ . ولكن ربما ـ وليأذن لي اخي د.

الطاهر في ان لا نتوغل طويلاً في هذه الجزئية ، لأن ما نناقشه في بعض الاقطار العربية يتعلق بآدمية الانسان وحقوقه الاساسية ، فبدون ان ندخل طويلاً او نستغرق جزءاً طويلاً من المناقشة في تعريف الديمقراطية فلنركز على ما يلي :

اولاً : في بعض الاقطار لا توجد سيادة للقانون . اياً كان مفهوم هذه الديمقراطية ، فإنه اما ان الناس لا تعرف ما هو القانون المطبق وإما أن التعامل مع المعارضة لا يتم اصلاً وفقاً لقانون معروف .

ثانياً : غياب المؤسسات ـ اي ان الحكم في نهاية الامر يتركز في شخص او مجموعة من الاشخاص محدودي العدد .

ثالثاً : وهو ما اشار اليه د. غسان ، وهو زعم النخب الحاكمة احتكارها للحقيقة ، ومن ثم تتعامل مع المخالف لها في الرأي على أنه خائن . بعبارة اخرى ـ لم تَعُدْ المخالفة مع وجهة نظر رئيس الدولة او مع وجهة نظر سياسة دولة ما خلاف رأي وإنما اصبح خيانة للدولة ، ومن ثم صار هناك نوع من الوحدانية بين النظام والدولة . وهنا تبرز اهمية فكرة قبول الرأي المخالف ، او قبول تعدد في وجهات النظر .

النقطة الثانية التي اريد ان اشير اليها ان قضية القمع هذه ليست متوقفة على البلاد العربية ، وإنما تشاركنا فيها الغالبية من البلدان المتخلفة في آسيا وافريقية وامريكا اللاتينية. ومن هنا اهمية الربط بين اوضاع العالم الثالث وهي اوضاع التبعية والتخلف وشكل هذه النظم السياسية .

○ **حسين جميل** : بودي قبل ان انتقل الى النقطة الثانية من نقاط الندوة ان اوضح رأيي الذي بينته قبل هذا في شأن عوائق تطبيق الديمقراطية واود ان اضيف للاسباب الثلاثة التي ذكرتها سلفاً ما يكملها ـ ويجب ان نكون صرحاء ـ منها انتشار الامية في الاقطار العربية بحيث انه في كل بلد عربي،على ما اعتقد،الاكثرية امية ، ومنها ضعف الوعي السياسي والاجتماعي لدى الاكثرية في كل قطر عربي ، وانها ـ اي الاكثرية ـ ليست لديها ممارسات ديمقراطية او حتى تعرُّف الى الديمقراطية في المراحل السابقة لكي تفتقدها عندما يغتصبها الحاكمون . ومنها التبعية الاقتصادية للاكثرية في كل بلد عربي ـ من عمال وفلاحين وجماهير الشعب ـ فعدم التحرر الاقتصادي يجعل من هذه الاكثرية تابعة ، وليست لها إمكانات ممارسة حقوقها ولا يتوفر لها ـ او من يمنحها ـ حتى في البلاد التي لها دستور فيه شكليات او مؤسسات للحكم فتكون تلك المؤسسات وما يمنح للاكثرية من حقوق هو شيء شكلي لا يتفق مع الاكثرية التي قلت إنها خاضعة ؛ او محرومة اقتصادياً ، وفي حالة متدنية جداً من الفقر لا تملك ممارسة تلك الحقوق ، فتكون تلك الحقوق التي نص عليها حتى في تلك البلاد التي لها دستور ـ شكلية ليس لها ترجمة واقعية .

التبعية الاقتصادية للجماهير من عمال وفلاحين لا تمكنهم من ممارسة حقوقهم لأنهم مستغَلون برزقهم وبلقمة العيش فليست لهم امكانات الممارسة . الفلاح اذا كان يتبع رئيساً اقطاعياً لا يملك حق التعبير عن رأيه ولا ممارسة التصويت حتى في البلد الذي فيه دستور ؛ والعامل الذي ليس له أي ضمانة،يتبع رب العمل ، ليس له ضمانة بالنسبة لساعات العمل ، ولا الاجر المجزي ، فتكون بالنسبة لحرمانهم من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية هي شكليات ليس لها ترجمة واقعية .

○ **غسان سلامة** : إن ما أشار اليه د. الطاهر لبيب هو التصاق السلطتين السياسية والاقتصادية، وهذا ما نراه في دول شديدة المحافظة مثلاً في بلدان الخليج . هناك نظم ايديولوجياً وسياسياً محافظة ، وكل عائدات النفط بيد الدولة مما يعني بيد السلطة نفسها التي نصفها بأنها عائلية او اسرية . وفي البلدان النفطية المحافظة، التي النفط فيها ـ بالضرورة ـ من عائدات الدولة ، نرى التصاقاً بين السلطة السياسية والاقتصادية بشكل ان مواقع القوى الاقتصادية التقليدية التي كانت وراء قيام قدر من الليبرالية في الاربعينات او الخمسينات ـ من بورجوازية وطنية ، وبورجوازية صغيرة في طور نمو الى اخرى انتفت الى حد كبير بالنظر لقدرات الدولة الهائلة على الصعيد الاقتصادي التي وظفتها لمزيد من القمع السياسي . من هنا اتساءل : بالنسبة مثلاً لتجربة بلد مثل الكويت حيث هناك تراث تجاري قديم ، وحيث هناك غرفة تجارة وصناعة لها وزن سياسي قديم ، لمواجهة السلطة الأسرية ـ هل أليس لذلك علاقة بوجود قدر معين من حرية الرأي في الكويت؟ اجزم بالايجاب . فهل بالامكان ان تشكل النقابات والقوى العمالية والفلاحية دعماً للتطور الديمقراطي ؟ وهل بالفعل هناك حاجة الى بناء رأسمال مستقل لكي يحمي الى حد ما او لكي يعيد هذه الجدلية القديمة ؟

○ **الطاهر لبيب** : عندما قلت ان السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية ليستا بالضرورة متطابقتين أردت أن اميّز بين ما يسمى الطبقة الحاكمة والطبقة المهيمنة ، وهما شيئان مختلفان ـ يمكن في ظروف انتقالية معينة أن تأتي طبقات مهيمنة اقتصادياً لكنها لم تفرز لعوامل تاريخية معينة النخب القيادية في المستوى السياسي ، وهذا موجود في المغرب العربي ومثالاً على ذلك الشرائح التي قادت التحرر كلها : اساتذة ، محامون .

أقول هذا وفي ذهني الترسيمة الماركسية التقليدية التي يبدو لي انها تحتاج الى بعض التعديلات فيما يخصّ بعض البلاد العربية . هذه الفكرة قائمة على فكرة ان السلطة السياسية متجانسة بينما هي في الواقع قد تكون غير متجانسة وتتضمن اجنحة متناقضة ، وفي علاقتها بالديمقراطية وبحقوق الانسان اذهب الى حد القول بأنه قد توجد اجنحة داخل جهاز الدولة تكون مع حقوق الانسان التي تخدم مصالحها او التي لا تتناقى معها ، في حين ان اجنحة اخرى تكون ضد هذه الحقوق . لنأخذ مثلاً الجناح الصناعي والجناح البيروقراطي في بورجوازية من البورجوازيات ، قد يتعارضان في مواقفهما ، وان كانت في الحصيلة الاخيرة كلها تبحث عن حلول داخل السلطة . هذا يفضي بي مرة اخرى الى ان الحل الليبرالي يمكن أن يكون حلاً مقترحاً من طرف السلطة نفسها لأن بعض الحقوق تساعد إما على الاستقرار السياسي او التنمية الاقتصادية ، وبالتالي إذا كانت الديمقراطية هي بمعناها الليبرالي فإني اقول بأنها ممكنة في البلاد العربية ـ بمعنى ان الانظمة العربية يمكن أن تذهب في الاتجاه الليبرالي وتعطي بعض الحقوق لكنها حقوق مهددة في اي وقت بالتراجع عنها .

النقطة الثانية تتعلق بما سميناه أسباب غياب الديمقراطية في البلاد العربية . د. غسان اشار بالدرجة الاولى الى وسائل القمع في البلاد العربية واريد ان اشير الى ظاهرة جديدة نسبياً في التاريخ العربي وهي توسع او تعقد المجتمع المدني ، واعتقد أنه في توسعه قد لعب دوراً كبيراً في الحد من الديمقراطية بما يسمى الهيمنة الايديولوجية عن طريق وسائل الاعلام ، والمؤسسات المختلفة التي تعمل في المجتمع المدني والتي هي كلها محتكرة من طرف الدولة ـ اي ان الدولة لم يعد بامكانها

ممارسة القمع المادي المباشر فقط ، وانما اصبح بامكانها ايضاً القمع الفكري الايديولوجي الذي تحتكر وسائله : الراديو ، التلفزة ، الصحافة ، والمؤسسات التربوية والتعليمية وما الى ذلك ، وهذا القمع قد يكون أهم من القمع المادي لأن ردود الفعل على القمع المادي قد تكون ظاهرة مجسمة في حين امكانية تسرب الهيمنة الايديولوجية ميسّرة وميسورة وطرقها مختلفة ـ أي ان مناهضتها صعبة نسبياً خصوصاً اذا اعتبرنا ان في البلاد العربية الوعي السياسي والاجتماعي محدودان ـ فهذا يلعب دوراً . ان انعدام الوعي لدى الفئات الاجتماعية المحرومة او المضطهدة او التابعة حال دونها ودون تجسيم ردّ الفعل ضد هذه التبعية .

● **علي الدين هلال** : لكن انعدام الوعي ـ ما اسبابه؟ لماذا لم يتطور هذا الوعي عبر عشرين او ثلاثين عاماً؟ ما هي اسباب تأخر هذا الوعي ؟

○ **حسين جميل** : اعتقادي الشخصي هو ان السلطة السياسية تتبع السلطة الاقتصادية ، والطبقة السائدة اقتصادياً هي التي تحكم المجتمع ، وتستعين في ذلك بكافة الاساليب والهيئات : بالقضاء ، بالسجون ، حتى بالطبقات الفقيرة لخدمة مصالحها ، اما منافع المجتمع والسيادة فيه فتكون للطبقة المالكة . واخيراً ، احد اسباب عدم ممارسة الديمقراطية هو عدم تمسك اكثرية الناس بحقوقهم ، ضعف الوعي السياسي وعدم وجود ممارسات ديمقراطية سابقة والامية والجهل والتبعية الاقتصادية . والنتيجة التي نصل اليها ان الناس لا يتمسكون بحقوقهم، وفي عقيدتي ان خير من يحترم الحقوق ويطبقها هو الشعب لأنه اذا اهمل حقوقه فليس من يعطيه حقوقاً .

○ **الطاهر لبيب** : ارجو ان يكون واضحاً أنني عندما أتكلم عن عدم التلازم ، بين السلطتين الاقتصادية والسياسية ، انني اتحدث عن الفترة الانتقالية في الوطن العربي ـ معنى ذلك انه خارج هذه الفترة الانتقالية الكلام الصحيح ، لكن القضية هي ان مآسينا آتية من الفترة الانتقالية ، فترة لم يكن فيها هذا التطابق موجوداً ، على الاقل ، في المغرب العربي .

● **علي الدين هلال** : ارجو ان اوضح حدود الخلاف. يبدو ان د. الطاهر يقبل مقولة التلازم بين السلطتين الاقتصادية والسياسية كمسلمة نظرية ، ولكنه يقول انه يحدث في فترات التاريخ مراحل انتقالية او فترات استثنائية لا يتم فيها هذا التلازم .

○ **غسان سلامة** : اعتقد ان الامور اكثر تعقيداً ، واعتذر لعدم اتفاقي مع كل من الاستاذ حسين جميل ومع د. الطاهر حول فكرة المرحلة الانتقالية ـ اذ اعتقد ان هناك تراثاً عربياً شرقياً كبيراً لم نستكشف بعد ثنايا امور ، واعتقد اننا نمرّ بفترات شهدناها في التاريخ العربي والاسلامي ، فترات يتم فيها الهيمنة المطلقة على المجتمع المدني، ولم تكن هذه بالضرورة فترات انتقالية . هناك مثلاً حوار حول تأثير طرق القوافل البرية على إنشاء الامبراطوريات او الممالك . فيوجد رأي يقول ان ذلك كان نتيجة لتغيير طريق القوافل ، وهناك رأي آخر يقول ـ وأنا اقرب اليه ـ ان سير القوافل كان يتنقل بحسب سير الممالك ، اي بحسب مقدرة مجموعة معينة على تأمين الاستقرار اللازم ـ اي القمع اللازم ـ لكي تمر هذه القوافل بسلام . ونحن نمر اليوم بمرحلة ، عندما نقول ان السلطة العربية في معظم الاقطار العربية هي سلطة مطلقة ، نعني بذلك أنها في امور شتى تعود الى الهيمنة السابقة نفسها ـ الهيمنة التي تدخل فيها الثروة كجزء من عملية السيطرة الشاملة على المجتمع المدني والسياسي معاً . وعندما اقول السلطة المطلقة، نعني ان

الايديولوجية التي تتبناها السلطة تصبح بالضرورة ايديولوجية مطلقة . وهناك تراث عربي اسلامي يساوي مساواة تامة بين الخروج عن السلطة والخروج عن ارادة الأمة والخروج على الدين . ومعظم الايديولوجيات تمارس السلطة بشكل سلفي، لأن السلفية هي صفة وليست طبيعة في الايديولوجيا ـ والسلفية يمكن أن تكون سلفية قومية ، او دينية ، او ماركسية ، فنحن نمارس سلفية في عدد من الايديولوجيات . فنحن نقول مثلاً ان الخروج على السلطة هو خروج على الرأي، واي خروج على الرأي هو خروج على الشرعية ، واي خروج على الشرعية هو خروج على المصالح العليا للأمة ، ومن هنا أعود للاسباب التي ذكرناها . لماذا تأخر الوعي ؟ تأخر الوعي لسلسلة من الاسباب ، وسوف اركز على ما يخصنا نحن المثقفين . برأيي تأخر الوعي لنجاح الارهاب ، الذي نرى نتائجه في عدد من الامور . ان كل رقابة تمارس على الفكر لفترة مستمرة من الزمن تصبح بالضرورة بعد مدة رقابة ذاتية وتنتفي الحاجة الى رقيب . وهذا يعني مثلاً ان المثقف العربي بالاجمال مثقف خائف وهذا احد اسباب غياب الوعي الاساسي . ومن هنا ضرورة ان يتنبه المثقف العربي، لأن عليه ان ينقد السقف الذي يرتاح اليه ، فيجب ان يقض مضجعنا هاجس ، وان نسمي الاشياء بأسمائها ، وهذا جزء من رقابتنا الذاتية على انفسنا .

● **علي الدين هلال** : نحن بدأنا بتفسير اسباب تأخر التطور الديمقراطي او تأخر احترام حقوق الانسان فوجدنا انفسنا نناقش موضوع طبيعة الدولة العربية ، وربما هذا يوضح ان قضية الديمقراطية او قضية احترام حقوق الانسان هي قضية تتعلق بطبيعة المجتمع المدني ، قضية تتعلق بالعلاقة بين السلطة السياسية والمجتمع المدني ـ اي هي قضية تتعلق بطبيعة الدولة بحد ذاتها .

اثير عدد من الموضوعات التي اريد ان أؤكد بعضها فقط :

١ ـ إن السلطة ليست ذات بُعد واحد ، وإنما يمكن أن تكون لها اجنحة او توجهات مختلفة كما اشار د. الطاهر، ويمكن لبعض هذه التوجهات ان تتعارض او أن تتباين للوصول الى حلول مختلفة لأزمة نظام الحكم . هناك ايضاً النقطة المهمة وهي توسع المجتمع المدني واساليب الهيمنة الجديدة التي نشهدها ، من فكرية ، اعلامية ، اذاعية ، وايديولوجية .. الخ . هناك ايضاً قضية العلاقة بين السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية، وهناك اكثر من وجهة نظر بهذا الصدد : مدى التلازم او التمايز بينهما ، سواء كقاعدة عامة او في فترات الانتقال على وجه التحديد . وجهة نظر د. غسان ، وانا اعبر عن فهمي لما قاله ، هو يرى ان بعض المظاهر السلبية التي نراها الآن ليست كما يتصور د. الطاهر مرتبطة بمرحلة الانتقال، بل هي استمرار لتقاليد راسخة في بنية السلطة العربية ، هذا الرأي من الاهمية ان يناقش ، فهذه القضية خلافية اشد الاختلاف ، ولكن اردت فقط ان اوضح انها تعبير عن فكرة الاستمرارية في التاريخ العربي او التراث العربي ، وتصبح الاشكالية هنا . ألم تحدث التغيرات الاجتماعية المختلفة : الحركة الوطنية ، التصنيع ، التعليم ... الخ ؟ الم تطرح هذه التأثيرات ـ حتى لو قبلت ان التراث العربي التقليدي ، اساساً تراث سلطوي ـ على هذا التراث تغييرات في القرنين السابقين من الزمان ؟

○ **حسين جميل** : بشأن وسائل الارهاب ، في رأيي انها تشتد بسبب اشتداد الحركات الشعبية لأن الحكام اذا كانت الحركات الشعبية ضعيفة ولا تهددهم فإنهم لا يعبأون بها ، انما عندما تكون من الشدة بحيث تكون خطرة عليهم ،وعلى مراكزهم ومصالحهم عندئذ يحتاجون الى القمع والسحق .

○ **الطاهر لبيب** : أنا أوافق د. غسان بأن الوعي لم يتبلور لأن وسائل القمع تطورت ، معنى ذلك ان الوعي الجماهيري موجود بالقوة وليس موجوداً بالفعل . اعني : لو قمنا بدراسات مسحية لوجدنا أنه كامن . هل معنى ذلك أن الجماهير غير واعية ؟ الجماهير واعية بالكبت الاجتماعي ، بالكبت السياسي ، ولكن كما قال د. غسان : وسائل الهيمنة الايديولوجية ، اي وسائل القمع المعنوي والفكري تطورت بشكل ان الجماهير ليس باستطاعتها أن تعبر عنها .

● **علي الدين هلال** : هناك ايضاً التبعية للعالم الخارجي . بعبارة اخرى ، الوعي في المجتمعات الغربية تبلور في شكل نقابات ، في شكل جماعات تطوعية ، الاحزاب. احد الاشكال التي اوقفت نمو هذه المظاهر التنظيمية في الاقطار العربية هو نمط التنمية التابعة ، والتدخل الاجنبي دائماً لقمع او تطويع وتأخير مثل هذه الارهاصات . ننتقل الآن الى نقطة جديدة ، ما هي مجموعة هذه الحقوق التي نريد ان نكرسها ؟ ونرجو هنا أن تكون المناقشة في اطار هذا التشخيص الذي قدمناه للواقع العربي ولاسباب عدم احترام هذه الحقوق،ومن ثم ما هي هذه الحقوق اولاً؟ثم: هل هناك ـ ربما ـ مجموعة اساسية من هذه الحقوق يجب ان نكرسها في البداية ، ام ان نتعامل معها كجملة واحدة؟

○ **حسين جميل** : حيث ان الحلول يجب ان تكون واقعية وعملية ومتناسبة مع اوضاع البلاد العربية فيجب ان نتعرف اولاً الى « ما هو الواقع العربي ؟» . المجتمعات العربية في مختلف الاقطار في الوقت الحاضر هي مرحلة الرأسمالية ، فمعنى الرأسمالية وجود طبقات متعددة ، الطبقة العليا ، الطبقة الوسطى ، الطبقة الدنيا او الثالثة ، فيجب من هذا الواقع ان تكون حلولنا . فواقع كون الساحة العربية تضم مجتمعات يسودها النظام الرأسمالي ، تكون حلولنا ومطاليبنا التي نهدف اليها في ضوء هذا الواقع .فإذاً في مجتمع فيه كل الطبقات الاجتماعية التقليدية المعروفة يجب أن نعترف بتعدد الاحزاب ، لأن كل حزب يمثل مصلحة طبقة من الطبقات ، فهذا يقودني ان اذكر ـ دون دخول بالتفاصيل ـ اني اؤمن بتطبيق الديمقراطية بمفهومها الغربي،الديمقراطية التي ادعو اليها ، الى حكم الشعب بجميع فئاته وطبقاته ، جميع المواطنين يمارسون حقوقهم السياسية ، ولكن حتى اختصر ، لا اقول بممارسة الديمقراطية بمفهومها السياسي فقط ، إنما يجب ان يمهد لممارسة الديمقراطية ، اذ يجب توفّر شروط ممارستها بصورة صحيحة ، لأن منح الحقوق السياسية دون التحرر الاقتصادي، وتحرير الناس من التبعية يعني إعطاء الناس حقوقاً على الورق دون امكانية ممارستها .

● **علي الدين هلال** : ولكن الحكومات العربية تقول : نحن ما زلنا في مرحلة توفير الحقوق الاجتماعية والاقتصادية .

○ **حسين جميل** : تبعية الفلاحين للاقطاعيين ، وحرمان العمال من حقوقهم وعدم الاعتراف بحقوقهم بتشكيل النقابات ، ومنع صدور الصحف ، ومنع تشكيل الاحزاب ، ونظام الحزب الواحد ،ونظام حكم الاسر ،الى آخر هذه القائمة لا تزال مستمرة.أنا أدعو للديمقراطية بمفهومها الغربي معدلاً بالاعتراف بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتحرير المواطنين حتى يستطيعوا ممارسة حقوقهم . وقلت قبل هذا تعدد الاحزاب وحق التنظيم الحزبي والنقابي ومنح الحريات ، ويتبع هذا ان الشعب في الديمقراطية هو له السيادة من خلال الانتخاب الحر المباشر السليم تشكل حكومة منبثقة عن مجلس النواب المنتخب انتخاباً حراً ـ وزارة مسؤولة امام نواب الشعب الذين

يمكنهم ان يسقطوها عندما تفقد ثقتهم ، ويؤلفون الوزارة التي تنال ثقتهم ـ وما يتبع ذلك من مؤسسات ديمقراطية ، والفصل بين السلطات ، والاعتراف بالسلطة القضائية واستقلالها .

● **علي الدين هلال** : رجاء ، بما أن هذا الموضوع خلافي ايضاً ولضيق الوقت ، فربما كل منا يعبر عن موقفه ولا يذهب بالضرورة الى نقد مفصل لآراء الآخرين .

○ **الطاهر لبيب** : عندي استفسارات حول ما اثاره استاذنا حسين ، فقد عبر عن وجهة نظره ، وكان واضحاً وضوحاً كاملاً، فهو يرى انه بما أن مجتمعنا العربي هو رأسمالي ، فإن الديمقراطية التي يجب ان تتوافر في هذا المجتمع العربي هي ديمقراطية رأسمالية غربية . أنا شخصياً لا يمكن أن يكون موقفي متجانساً ، ان اكون مع ديمقراطية ليبرالية غربية تخدم نظاماً اجتماعياً سياسياً أنا ادعو الى تغييره . معنى هذا ان اقتراحي الديمقراطية الغربية قد تخدم ـ كما تثبت التجارب ـ استمرارية النظام الاجتماعي الاقتصادي ، السياسي ، الفكري ، اكثر مما تخدم عملية التغيير . وهذه في رأيي نقطة مبدئية ، وهذا الموقف يعني انه من وجهة نظر منهجية مبدئية لا بد من التساؤل : الحقوق التي نقترحها ، وبالتالي الحلول ـ لأن الحقوق هي عبارة عن حلول لأزمة موجودة في الوطن العربي ، هي هل تُقترح في إطار النظام الاجتماعي العربي القائم ، اي مع افتراض استمرارية الانساق الاجتماعية القائمة او ـ وهو شيء مخالف تماماً ـ مع افتراض مجتمع بديل؟ والموقفان تنجر عنهما جملة اقتراحات مختلفة تماماً .

● **علي الدين هلال** : الاستاذ حسين موقفه الحقيقي واضح ويجب ان نناقشه في هذا . وأنا أسأل : هل النظم التي عطلت الديمقراطيات الليبرالية قرّبتنا من التغييرالمنشود؟، بعبارة اخرى . نحن الآن لا نتحدث من فراغ ، ولكن بعد تجربة تقارب عشرين سنة على تجارب قامت على الحزب الواحد ، على الصحافة الحكومية الخاضعة للرقابة ... الخ ، هل بعد عشرين سنة من هذه الانظمة ، نجد انفسنا اقرب الى المجتمع المنشود؟ ام ربما ـ يقول لنا الاستاذ حسين جميل ـ لو كان هناك تعدد حزبي وقامت احزاب اشتراكية ، ونقابات حرة ، وأُعطي العمال حق الاضراب وأُعطي حق الصحافة الحرة ، وكان السجال حراً بين الاتجاهات المختلفة ، ربما كنتم انتم الذين تدعون الى مجتمع جديد اقرب الى هذا المجتمع مما انتم عليه الآن.

○ **الطاهر لبيب** : الفرق واضح بيني وبين ما اقتُرح ، من ناحيتين،الاولى:الحكم على الديمقراطية كمطلب اعتماداً على التجارب ظاهره الرحمة وباطنه العذاب . يعني انه غير صحيح لماذا؟ لأن المجتمع المتخلف لا ينتج الا اشتراكية متخلفة ، ولا ينتج الا ديمقراطية متخلفة ـ ونحن شاهدنا هذا في العالم الثالث ، بصفة عامة . لكن اذا تحدثنا عن الديمقراطية نتحدث عنها في صيرورة مجتمعية طويلة المدى يقبل بها المجتمع ، وأنا احترز كثيراً في الحكم على صلاحية الديمقراطية او عدم صلاحيتها بالنسبة للمجتمع العربي .

النقطة الثانية : بخصوص تعدد الاحزاب ، انا لا أكون ضد اي تنازل من طرف السلطة الموجودة لمصلحة الجماهير سواء أكانت نقابات ام مؤسسات عندما يعطيني اي نظام قائم مجالاً للتحرك .

○ **غسان سلامة** : إذا وصلت انت الى السلطة فماذا تعمل ؟

○ **الطاهر لبيب** : ثمة فرق ان تكون مع النظام الرأسمالي العربي القائم او تكون مع حلول ليبرالية في عملية التجاوز للنظام الرأسمالي القائم .

○ **حسين جميل** : لما قلت ان مجتمعاتنا العربية رأسمالية ، لم اقصد ان نقف عند هذا المجتمع ، إنما يجب ان نطوره ؛ والمجتمعات العربية ليست في مستوى واحد ، وبرأيي ان كل المجتمعات يجب ان تسير الى الامام ، فهناك مجتمعات عربية لا يزال فيها بقايا الاقطاع ، او تخضع لنظام شبه اقطاعي ، لأنه لا يوجد في الوقت الحاضر بلد اقطاعي كامل . فالمجتمع شبه الاقطاعي يجب ان يتطور الى الرأسمالية ثم الى اشتراكية الدولة ثم اشتراكية سليمة صحيحة ، والمجتمع نصف الاشتراكي يجب ان يتطور ويصير اشتراكياً ، فالتطور يجب ان يكون متوازياً في جميع البلاد ، لا نجمد عند الاوضاع الحاضرة التي قلت انها رأسمالية ولا اقول باستمرار وضعها .

○ **الطاهر لبيب** : اعيد السؤال للدكتور غسان الذي وجهه الي وهو : « ما رأيك في التجارب التي اجرتها البلاد العربية؟» ، قلت : ما تقويمك او ما تفضيلك لتجربة ينعدم فيها تعدد الاحزاب لكنها تضمن مشاريع اجتماعية تخدم اكبر عدد ممكن او اكبر قطاعات ممكنة من السكان وينعدم فيها تعدد الاحزاب ونظام آخر تتعدد فيه الاحزاب ، وتضطهد فيه احياناً باسم التعدد ـ لأن التعدد كثيراً ما نتحدث عنه كمثقفين في مستوى القيادات ، في المستوى السياسي ، في مستوى الديمقراطية السياسية لا الديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية ، اي باعتبار آخر ايهما افضل مجتمع تتوافر فيه مصالح الشرائح العريضة في المجتمع وتنعدم فيه الديمقراطية بالمعنى السياسي المحدود او العكس .

● **علي الدين هلال** : انا متعاطف مع روح السؤال الذي توجه به د. الطاهر ، وانما اعود الى نقطة ذكرها د. غسان ، الوضع معقّد ، وسوف ارد عليك ايضاً بعدد من التساؤلات ، مثلاً ما هي دلالة التجربة البولندية ؟ ومغزى ان القطاعات العمالية في دولة اشتراكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية نشعر بأنها منفصلة عن الحزب وتدعو الى شكل من اشكال حرية التعبير ؟ ثم في القطر المصري مثلاً امر ما نتعلمه من التاريخ ، أن تجربة الرئيس عبد الناصر ، وهي ينطبق عليها الوصف الذي قلته ، أنها اقامت مشاريع اجتماعية واقتصادية كبرى لمصلحة القطاعات العريضة من الشعب وهذا هو الذي دفعها ودفع بالمثقفين الثوريين الى قبول تعطيل الحريات بمعناها السياسي على أساس ان هناك حريات اجتماعية تقدم الى المواطنين . درس السبعينات أعطانا : ان وجود التجربة الاجتماعية هذه في غياب مؤسسات سياسية فاعلة تنظم القوى المستفيدة من التحول الاجتماعي يضع هذه المكاسب في مهب الريح ، ثم ، مرة اخرى ، قضية الحريات . واخيراً ان بعض الانظمة العربية تقوم فعلاً بمشاريع اجتماعية كبرى، ولكن يجب ان نعترف بأنها توسعت في قمع المخالفين في الرأي . وهنا تصبح قضية مبدئية وخلقية . ما هو الموقف عندما يلجأ مثل هذا النظام الى الاستخدام المنظم للقمع والى فتح النار ـ وهذا تعبير حقيقي وليس تعبيراً رمزياً ـ على معارضيه السياسيين؟ الى اي مدى يمكننا أن نتسامح في تعطيل هذه الحريات ؟

○ **حسين جميل** : أود أن اجيبَ عن تساؤل د. الطاهر لبيب بشأن أيهما اجدى : نظام حزب واحد يحقق تنمية في المجتمع ام نظام تعدد احزاب قد لا يحقق هذا الدور ؟ في رأيي اننا لا نستطيع ان نضمن تطور المجتمع ونموه عن طريق حكم الحزب الواحد لأنه لا يختاره الناس، فما

يدرينا أن هذا الحزب الواحد الحاكم سيتجه لتطوير المجتمع الى الاشتراكية او الى تحقيق التنمية التي يستهدفها الشعب ، ولا يكون العكس بأن يكون لمصلحة طبقة محافظة تقمع او توقف تطور المجتمع . اما تعدد الاحزاب ـ فحيث ان كل حزب يمثل مصلحة اقتصادية او مصالح طبقة ، فلنفسح المجال لكل الطبقات بأن تعبر عن نشاطها وعن آمالها عن طريق حزبها ـ والمجتمع بالصراع الحر وبالتطور الحر يصل الغاية التي يستهدف . وأود ان اكمل حتى ننتقل الى مرحلة متقدمة من بحثنا ، وحيث اننا نستهدف تحقيق وحدة الامة العربية بشكل نظام سياسي اسميه الاتحاد الفيدرالي . لا الوحدة الاندماجية ، وذلك بالنظر لسعة رقعة البلاد العربية واختلاف مستوياتها ، فتحقيق الاتحاد يتطلب تقارباً ـ اذا لم يكن تطابقاً ـ في الانظمة الاقتصادية . فيجب اذن أن نعمل جميعاً كعرب ـ ما دام هدفنا وحدة الامة العربية لتطوير المجتمعات بحيث تتقارب نظمها الاقتصادية . وبودي ان اسمع آراء د. غسان سلامة في النقاط التي عرضناها .

○ **غسان سلامة** : اتفق مع الاستاذ حسين جميل على الحكم ، وعلى الدواء ولكني اختلف معه على المرض او على الحيثيات . وهذا شيء لا يحصل اجمالاً ـ العكس هو الذي يحصل ـ اعني بايجاز : هل نحن الآن في مجتمع رأسمالي ، والمجتمع الرأسمالي يطابقه حسب نظرية معينة، نظام تعدد الاحزاب . اذاً نحن نريد الاحزاب كي تصح النظرية . نقطة الخلاف هي انني اولاً : لا اعتقد عملياً اننا نعيش في نظام رأسمالي ، اعتقد ان صفة رأسمالي للمجتمع العربي المعاصر صفة غير كافية ، وللاسف في جزء لا بأس به من الأدبيات تشكل حاجزاً بيننا وبين معركة الحقيقة . اعني هل صفة رأسمالية هي صفة كافية لوصف المجتمع العربي؟ اعتقد لا . قد يكون المجتمع العربي قد دخل في عدد من منافذه ، هنا او هناك ، رأسمالية ، وهذه الرأسمالية مختلفة من مكان الى آخر لكننا لم نشهد ـ واجزم بذلك ـ شيئاً شبيهاً بما يوصف بأنه نمو رأسمال صناعي ، أو رأسمال مصرفي أو رأسمال احتكاري . شهدنا اشياء مختلفة جوهرياً سأعود اليها لاحقاً .

من هنا الاكتفاء بصفة رأسمالية برأيي لا يوصّف بشكل واضح حقيقة المجتمع العربي . والاستنتاج الذي استنتجه من ذلك انني ايضاً اتحفظ على كلمة (حزب واحد) او تعدد احزاب . المشكلة الاساسية اشار اليها د. الطاهر وهي اننا إن مارسنا الديمقراطية الغربية ستكون متخلفة ، وان مارسنا حكم الحزب الواحد سيكون متخلفاً. وانا اعتقد انه ليس لدينا حكم الحزب الواحد . اعتقد ان الاحزاب ان كانت واحدة او متعددة ليست مؤسسة بالشكل الكافي ، هي احدى ادوات السلطة ، وهذا ظاهر حتى في التجربة الناصرية ، وليس باستطاعتنا ايجاز التجربة الناصرية بأن نقول هي حكم الحزب الواحد ، وان هذا الحزب الواحد هو الاتحاد الاشتراكي العربي ، وقد يكون الاتحاد الاشتراكي العربي على الارجح هو احد اضعف حلقات السلطة في التركيبة الناصرية . وهذا الامر صحيح في عدد هائل من البلدان العربية ، اعني كل البلدان التي فيها حزب واحد ، والمسألة هي في تحديد المكان الحقيقي للسلطة ، والمكان الحقيقي للسلطة ، للاسف ، ليس في الحزب حتى عندما يكون الحزب واحداً . هناك مرحلة انتقالية يمكن أن نسميها بشكل موجز هي مرحلة عودة الانثروبولوجية ـ في المشرق على الاقل ـ ففي المغرب ليس الامر كذلك . في المشرق عودة كاسحة للانثروبولوجيا ، هي مرحلة انتقالية بالفعل . اذاً لدي تحفظ الى حد كبير على تعبير (رأسمالية)، ولا ارفضه، لأني لا اقول بوجود رأسمالية ، ولكن بالنسبة للمجتمع العربي العملية معقدة اكثر من ذلك .

○ **حسين جميل** : نفي سيادة النظام الرأسمالي مخالف للواقع في البلاد العربية فماذا تسمي النظام في اغلب الاقطار العربية ؟ وحتى في كثير من البلاد التي تعلن عن الاشتراكية هي رأسمالية دولة ، لذلك لا ازال مصراً على قولي ان النظام السائد هو النظام الرأسمالي .

○ **غسان سلامة** : اعتقد اننا نلاحظ اختلافاً ، كما اعتقد أن مجال هذه الندوة ليس كافياً للخوض فيه . فلنلاحظ اختلافنا فقط ، واعتقد أنه يجب علينا أن نكتفي بذلك ، وان نقبل بحرية الرأي .

○ **حسين جميل**: اقترح ان نناقش موضوع : كيف نمهد الطريق للانتقال الى تطبيق الديمقراطية ؟

○ **غسان سلامة** : اصل هنا الى نقطة الاتفاق مع الاستاذ حسين جميل وهي مسألة الديمقراطية الغربية ، او فلنقل على الاقل، لنكون واضحين، (حرية الرأي)، واعتقد ان سؤالي الاساسي هو ـ وليس لدي اجابة عنه ـ هل مطلب حرية الرأي في المرحلة الحالية هو مطلب المثقفين ام مطلب يهم كل الناس؟ وهل هو مطلب اساسي بالنسبة للمثقفين،لأن حرية الرأي هي جزء ايضاً من عملهم المهني ومن موقعهم في المجتمع،ام ان له اولوية بالنسبة للمجتمع ككل ؟

○ **حسين جميل** : هو مطلب وطني ولكن المثقفين بسبب وعيهم يتحدثون فيه دون سواهم .

○ **غسان سلامة** : هناك ناس يقولون انه مطلب المثقفين ، خصوصاً اذا كانت عليه هيمنة فئة واحدة فيطالبون بحرية الرأي ، ولكن الناس يريدون الرغيف ، يريدون المستشفى ... الخ . فليصمت المثقفون ، هذا الوضع الحالي . ولدي بداية اجابة ، وارجو ان ينتقدني او يكمل الاخوة المشاركون . اعتقد ان حرية الرأي في المجتمع العربي اصبحت هي محور معركة الاستقلال والتبعية ، بكلمة اخرى، المسألة الوطنية في عصر الهيمنة الامبريالية . إذا كان الامر كذلك فحرية الرأي تصبح مسألة لها علاقة مباشرة بهذه المسألة .

● **علي الدين هلال** : ماذا تقصد بحرية الرأي؟

○ **غسان سلامة** : في الاتحاد السوفياتي دون اي شك لم يكن ستالين يسمح بحرية التعبير عن آراء مختلفة ، وعلى الرغم من ذلك استطاع تحرير الاتحاد السوفياتي من المانيا الهتلرية . إذاً القول بأن حرية الرأي هي باب الانتصار على العدو وعلى المحتل ليس بالضرورة كلاماً صحيحاً . والشيء نفسه يصحّ بالنسبة للصين ولعدد من الانظمة الفاشية التي استطاعت تسجيل انتصارات عسكرية وتحرير اراض ...الخ،دون ان تكون فيها حرية رأي، الا اننا اليوم نمر في ازمة حقيقية لها علاقة بمصداقية السلطات الوطنية القائمة ، ومعنى ذلك ، ولاعط مثالاً يوضح ما اقصد : بعد اتفاقية كامب دافيد كان هناك تلكؤ على الساحة العربية، وبرغم عدم وجود احصائيات للرأي العام ولا استبيانات او غير ذلك ، لكن لدي انطباع ان الجماهير العربية كانت معادية لاتفاقيتي كامب دافيد . انما نرى في الوقت نفسه انه كان هناك تلكؤ شديد لدى هذه الجماهير انفسها للمشاركة بالمشاريع الآتية من السلطات لمواجهة كامب دافيد . مثلاً : عندما تدعو السلطات الجماهير الى النزول في تظاهرات ضد كامب دافيد نجد الجماهير التي هي في بيتها ، ومعادية لكامب دافيد ، لا تنزل الى الشارع لكي تنتقد اتفاقيتي كمب دافيد . لماذا؟ لأنها لا تعتقد أن السلطات القائمة تريد بالفعل محاربة اتفاقيتي كامب دافيد ، انما استعمال هذه المسألة لمزيد

من الهيمنة عليها ، وتريد ان تعطيها هذا المجال . هذا في رأيي ـ مثال واضح على ارتباط المسألة الوطنية بمسألة حرية الرأي ، وهذا السؤال يقلقني .

● **علي الدين هلال** : السؤال هو هل ظروف الوطن العربي الآن بكل تشخيصاتها تستدعي منا ان نصل الى نتيجة ان حرية الرأي هي مطلب وطني وقومي له الاولوية؟ وانه ليس قضية المثقفين فقط ، بل ضروري للتعبير ولحماية ولتطوير المجتمع وضمان استقلاله ؟

○ **الطاهر لبيب** : انا اعتقد أن الديمقراطية ـ كما قلت ـ هي كلٌ لا يتجزأ،هي قضية اساسية مفروغ منها ، والديمقراطية بشكليها السياسي والاقتصادي هي في الواقع متداخلة تداخلاً لا انفصال فيه ، وإنما اذا لجأنا الى اجراء عملي فقط ، فيمكن أن نقول ان الديمقراطية الفكرية والسياسية (الفكرية مضمونها الاساسي سياسي) لا شك انها من الاولويات الاساسية ، او يمكن أن نعتبرها في قائمة الاولويات ، شرط ان نضمن لها المؤسسات التي تسمح بنشرها وبتأثيرها من صحف ومشاركة في الرأي ، وهذا ما يجعلني اقول بأن مهمة المثقف العربي اليوم هي افتكاك اي شبر من المجتمع المدني ؛ العمل ، النضال من اجل افتكاك المؤسسات الفكرية والسياسية (بالمعنى العام اي الايديولوجية) من وسائل اعلام ومؤسسات وتعليم في الجامعة وعقد الندوات وكل هذه الاساليب . وهو نضال مع الاسف لم يفطن اليه كثير من اليسار العربي ـ اعتماداً على وسائل اخرى الى غير ذلك .

ولكن هذا لا يدفع الاحتراز الذي اشار اليه د. غسان فيما يخص الحزب الواحد وتعدد الاحزاب ، لأن الارتباط المتزايد ـ كما اشار د. غسان ـ بين الحزب والدولة ، عكساً لما هو موجود في المجتمعات ـ غربية ـ نوع من الاستقلالية النسبية على الاقل . نجد ان الحزب والدولة شيء واحد في بلادنا العربية ، ولا نكاد نجد حزباً تابعاً للسلطة ولكن عنده موقف مستقل ، وانما هما شيء واحد ، وهذا ما يجعل ـ عندما نقول ـ الدولة والحزب مرتبطان ، متلاحمان متداخلان ،واحياناً الى حد التطابق ، هذا معناه ان المجتمع السياسي والمجتمع المدني هما ايضاً متداخلان بشكل كبير ، وان المثقف كلما مسّ المجتمع المدني فمعنى ذلك انه بطريقة مباشرة وغير مباشرة مسّ المجتمع السياسي . واحترازي هو أن تعدد الاحزاب قد لا يعني شيئاً في هذه الحال ، واكثر من ذلك ان تعدد الاحزاب قد تبحث عنه ، كحل ، السلطة نفسها .

● **علي الدين هلال** : انت قبلت فكرة ان حرية الرأي هي مسألة حيوية في هذه المرحلة ، انه في انتكاسة الامة العربية الراهنة وفي ظروف غياب مصداقية النظم ووجود القمع فإن قضية حرية الرأي قضية اساسية ، هل يمكن توفير حرية الرأي دون تعدد احزاب ؟

○ **الطاهر لبيب** : ان تعدد الاحزاب لا يمثل الا جانباً من جوانب الديمقراطية .

○ **حسين جميل** : اؤيد د. غسان ود. الطاهر لبيب في اهمية حرية الرأي او حرية الرأي الآخر ـ اي غير رأي الحاكم ـ ولكن الى جانب حرية الرأي ، اضيف حرية اخرى مهمة جداً اعتبرها مدخلاً الى كل تغيير سياسي نطمح اليه ، وهي حرية الصوت الانتخابي . المجتمع الجديد يجب ان يقوم على حرية التصويت الانتخابي ، فحرية الصوت هي الاساس الذي يجب ان يبنى عليه المجتمع الذي أطمح اليه . فأتوصل الى نتيجة وهي: ماذا نعمل لكي نوحد الجهد لتطبيق الديمقراطية وممارسة حقوق الانسان؟ في رأيي انه توجد اقطار عربية متخلفة جداً في هذا

المجال ، وهناك اقطار متقدمة فيجب ان تقوم جبهات وطنية تقدمية على صعيد الوطن العربي جميعه تعمل ، سوية في سبيل تحقيق الاهداف . ولا يقتصر العمل على قطر عربي دون قطر آخر .

○ **غسان سلامة** : انا اوافقك على ما ذكرت ، ولكن معنى هذا اننا دخلنا في النقطة الثالثة من المناقشة . أنا أعتقد انه في باب طرح السؤال الاخير وهو : المسالك والسبل التي يجب ان توصلنا الى شيء ايجابي ، واطرح فكرة الاجراءات السريعة ، وأعتقد أن الوضع اصبح من الخطورة على حياة الناس ـ بالمعنى الحرفي ـ في عدد من البلدان على حياة مئات الالوف من العرب حالياً ، اما بقتلهم او بما هو الموت البطيء في المنفى ، والهجرة الداخلية والاغتراب الذاتي ... الخ . هنا ادعو الى اجراءات سريعة ، احدها هو إقامة تجمع شخصيات ذات وزن وصدى ـ ايا يكن اهتمامها ومنحاها ـ وتتفق على تخليص رقبة عدد من المفكرين والمثقفين الذين يضيع اسمهم او يقتلون ، وعدد من القادة السياسيين والنقابيين الذين هم في وضع الخطر الفعلي على حياتهم، قبل البحث في موضوع حرية الرأي . واعتقد أنه على هذا التجمع أن يأخذ عدداً من الحالات النموذجية ـ وهي للأسف كثيرة حالياً في الوطن العربي ـ وان يدافع عنها ، لاثبات ـ امام الجماهير ـ أنه لم تنقطع شجاعة الحد الادنى بين المثقفين العرب . قد يكون هذا الاجراء سطحياً لكن آثاره في الضغط على السلطات الحاكمة ـ وكلها هشة ـ مهمة ، واعتقد ان هذا الامر اساسي وملحّ .

والفكرة الثانية التي في ذهني هي : حول ما اسميه مسؤولية المثقف المغترب . هناك آلاف مؤلفة من المثقفين يعيشون خارج الوطن العربي ، نراهم الى جانب تسكعهم ، وتأسفهم لأوضاع بلدانهم واقطارهم ... الخ ، لا يقومون بما لا يستطيع المثقف المقيم ان يقوم به ، خوفاً من رصاصة او من اغتيال ، واعتقد ان هذا المثقف المغترب حالياً عليه مسؤولية مزدوجة، إن في توسيع الوعي او في الضغط على السلطات القائمة من اجل زملائه المقيمين ، وبهذا ربما تنقطع عقدة الذنب او النقص التي نراها عند هذه الاعداد المؤلفة .

هذا على صعيد الاجراءات السريعة . اما على صعيد الاجراءات طويلة المدى فأعتقد ان اقتراح حسين جميل وهو ادخال مسألة الديمقراطية كمطلب اساسي بين الحركات الوطنية والحكم على الحركات الوطنية ايضاً بمدى ديمقراطيتها الذاتية او مدى تمسكها بالديمقراطية ، هذه المسائل اعتقد أنها أساسية لكن على المدى المتوسط والطويل ، وادعو الى التفكير اساساً باجراءات وقائية سريعة .

● **علي الدين هلال** : قبل ان اعطي الكلمة للدكتور الطاهر اريد ان اؤكد ان قضية الحرية في هذه المرحلة من تطور المجتمع العربي اصبحت مسألة اساسية . ومن المهم جداً في هذا الصدد ان تكون هناك قناعة لدى القوى الوطنية المختلفة بمسألتين . المسألة الاولى : تعدد هذه القوى ، لأنه واضح انه لا يوجد في اغلب الاقطار العربية تيار سياسي له غالبية شعبية رئيسية . ومن ثم اهمية الاعتراف بتعدد القوى السياسية، وان يكون هناك حوار بين هذه القوى . من المهم ان تعترف كل القوى السياسية بالتعدد القائم في الساحة السياسية والاجتماعية ومن ثم تكريس مفهوم الحوار بينها . النقطة الثانية ، التي ارى انها مسألة رئيسية ان احد المداخل السريعة لقضية الديمقراطية في المجتمع العربي هي قضية حقوق الانسان العربي ، وضرورة انه ـ بغض النظر عن وجود حزب واحد ، او تعدد احزاب ـ هناك حد ادنى من حقوق الانسان العربي لا يجب

ان نتهاون مع اهداره ، ويجب ان يكون هذا مسألة اساسية لأنه اذا قام نظام حكم ما باهدار حقوق الانسان لتلك القوة السياسية، يجب ان نعلم انه سوف يستدير على القوى الاخرى في يوم من الايام .

○ **الطاهر لبيب** : في الواقع ليس عندي ما اضيف للفكرة وإنما اؤكد ما جاء في كلام د. غسان ود. هلال ايضاً ، أن هناك ضرورة، ربما تكون طوباوية نوعاً ما، ولكن ضرورة على كل منّا ان يحاول تجسيمها وهي بعث تجمع المثقفين العرب خارج تمثيلية الاحزاب ، ليس بالضرورة ان تكون ممثلة للاحزاب ، وانما فيها كثير من المستقلين لتناول شيئين : اولاً : لتناول قضايا فكرية خارج مؤسسات السلطة، واذا لزم الامر خارج البلاد العربية، وتتناول بعض القضايا المصيرية ، ويكون فيها بالتالي منتدى الفكر العربي .

هذا التجمع الذي يمكن أن يوجد يرد الفعل الذي يمكن أن يوجد بكل المستويات وبكل الوسائل المتاحة امام اي اضطهاد للحريات وحقوق الانسان العربي وبصفة خاصة المثقف العربي ، وسواء أكان المثقف العربي مضطهداً لاسباب سياسية او ايديولوجية او حتى فكرية . الفكرة هذه واردة وانما احببت ان اؤكدها .

○ **غسان سلامة** : انا اقول فقط ان احدى السمات الاساسية للفكر العربي الجديد هي ضرورة ان يكون ديمقراطياً .

○ **حسين جميل** : انا اقول كلمة اخيرة في الموضوع : اؤيد د. علي الدين هلال فيما يخص وجوب احترام كل قوة سياسية حق عمل كل قوة سياسية اخرى، والجبهة الوطنية التقدمية التي اقترحتها على صعيد الوطن العربي يجب ان تتفق على نقاط الالتقاء ، على نقاط العمل ، الحد الادنى ، وتبقى كل قوة سياسية لها حرية العمل وفق منهاجها لما لم تتفق عليه القوى الاخرى ، على ان هذه الجبهة تكون بداية العمل وليست كل العمل . وبعد ان تتكون يجب ان تضع مخططاً لعملها من اجل تحقيق الديمقراطية واحترام حقوق الانسان على صعيد الوطن العربي .

● **علي الدين هلال** : كلمة اخيرة ، اشكركم جميعاً بالنيابة عن مركز دراسات الوحدة العربية على هذا المستوى الرفيع للمناقشة وعلى اختلاف الآراء التي افصحت عنها هذه الندوة، وارجو ان يجد قراء « المستقبل العربي » فيها علاجاً للهموم التي نعانيها في اغلب اقطارنا العربية، وطرحاً لبعض الافكار التي تساهم في فهم واقعنا وفي التأثير على صنع مستقبلنا □